مع نمو أكبر للقطاع غير النفطي

«غلوبل»: نمو الناتج المحلي لدول التعاون الخليجي 3.7 في المئة هذا العام

- انخفاض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بواقع 11.4 في المئة في عام 2013
- ارتفاع صادرات دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 6.8 في المئة والواردات بواقع 8.5 في المئة

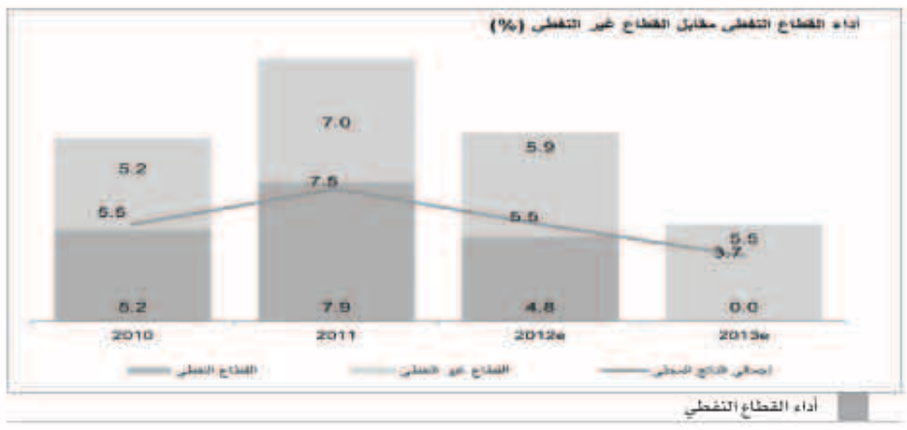

أداء القطاع النفطي

قال تقرير بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» من المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي 5.5 في المئة في عام 2012، مستفيدا من ارتفاع إيرادات النفط وزيادة الإنتاج خاصة في السعودية والكويت لتعويض انخفاض العرض من إيران. ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 3.7 في المئة في عام 2013. كما انه من المتوقع أن يزيد نمو قطاع النفط في دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 4.8 في المئة في عام 2012. وأضاف التقرير كما يتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بوتيرة أكبر من القطاع النفطي أي بواقع 5.9 في المئة عام 2012 نتيجة لزيادة الإنفاق العام ونمو القطاع الخاص جراء انتهاج سياسة نقدية أكثر مواءمة. ومع المضي قدما، من المتوقع أن يستمر القطاع غير النفطي في دعم النمو الاقتصادي، حيث تسجل دول مجلس التعاون الخليجي نموا بواقع 5.5 في المئة في القطاع غير النفطي في مقابل استقرار القطاع النفطي في عام 2013.

انخفاض نسبة الدين

وأشار التقرير من المتوقع أن تسجل دول مجلس التعاون الخليجي فائضاً مالياً بواقع 14.6 في المئة «مما يمثل الفائض الأعلى في السنوات الثلاث المنصرمة». كما انه من المتوقع أن ترتفع الإيرادات بواقع 49.3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012 مقارنة بنسبة 48.4 في المئة في عام 2011 لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد أدت زيادة الإيرادات إلى مضاعفة الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال اتخاذ تدابير مثل زيادة أجور القطاع العام والإنفاق الاجتماعي على الإسكان ووسائل النقل العام والإعانات المباشرة المقدمة إلى المواطنين لمكافحة ارتفاع أسعار الغذاء وإعانات البطالة. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق، فإنه من المتوقع أن ينخفض من 35.7 في المئة في عام 2011 إلى 34.8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار دول مجلس التعاون الخليجي في الإنفاق لدعم النفقات الاجتماعية المتعددة المخطط لها بموجب خطط التنمية طويلة الأجل للدول المعنية، إلى تراجع الفائض المالي ليستقر عند 11.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013.

كما يتوقع أن تنخفض اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من دينها العام بشكل ضئيل، حيث إنها

التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي تساهم في رسم مسار الأسواق الخليجية على المدى القصير

تستمر في توجيه فائض مدفوعات النفط لديها لتلبية النفقات الاجتماعية. كما أن نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي من المتوقع أن تنخفض من 12.1 في المئة في عام 2011 إلى 11.8 في المئة في عام 2012 وإلى 11.4 في المئة في عام 2013. ويتوقع أن تزيد الاحتياطيات الدولية التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 29.2 في المئة إلى 815.1 مليار دولار أمريكي في عام 2012 وأن تنمو بواقع 19.5 في المئة إلى 974.2 مليار دولار أمريكي في عام 2013.

ارتفاع صادرات

وبين ارتفعت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 39.2 في المئة في عام 2011، بينما ارتفعت الواردات بواقع 17.8 في المئة. ونتيجة لذلك، ارتفع فائض الحساب الجاري إلى 24.1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011 من 14.4 في المئة في 2010. ومن المتوقع أن يبقى إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي مرتفعاً في عام 2012 حيث سترتفع كل من الصادرات بواقع 6.8 في المئة والواردات بواقع 8.5 في المئة في عام 2012. وفي تلك الأثناء من المتوقع أن يستقر فائض الحساب الجاري عند 23.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012 وأن ينخفض كذلك إلى 21.1 في المئة مع ارتفاع صادرات النفط بمعدل معقول.

ومع ذلك، فإنه من المحتمل أن يبقى فائض الحساب الجاري متأثرا بشكل كبير بأسعار النفط. لذلك لا بد لدول مجلس التعاون الخليجي أن تنوع قاعدة صادراتها لتفادي التأثير الكبير لتدني أسعار النفط. وتبقى الدول مثل الكويت وقطر الأقل تأثيرا بهبوط أسعار النفط، نظرا إلى ميزان حسابهما الجاري، في حين شهدت السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين التغير الأكبر في معدل سعر النفط وتاثيره على الميزانية في السنوات الأربع الماضية، مما يلقي الضوء على زيادة تأثرها بحالات هبوط أسعار النفط

بقاء التضخم

بقيت دول مجلس التعاون الخليجي مُحصنة إلى حد كبير ضد ارتفاع الأسعار، حيث إن التضخم من المتوقع أن ينخفض انخفاضا طفيفاً إلى 3.5 في المئة في 2012 من 3.6 في المئة في عام 2011. وقد كان النمو النقدي أبطأ من تراكم الاحتياطي في دول مجلس التعاون الخليجي، مما أبقى على التضخم تحت السيطرة، على الرغم من حدوث زيادات أجور القطاع العام وتقديم الدعم المباشر على المواد الغذائية. ولهذا، فإنه من المتوقع أن يبقى التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي منخفضاً «بواقع 3.6 في المئة» في عام 2013. وقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي لإبقاء التضخم تحت السيطرة. واصلت أرباح الشركات بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي الارتفاع في عام 2012، على الرغم من حدوث ذلك بخطوات أبطأ مقارنة بارباح 2011. وقد نمت الأرباح الإجمالية للشركات بواقع 4.5 في المئة مقارنة بارباح العام 2011 لتصل إلى 55.4 مليار دولار أمريكي في عام 2012. كما واصلت الإمارات العربية أدائها القوي حيث ارتفعت الأرباح بواقع 28.8 في المئة في عام 2012، مدفوعاً في المقام الأول من التعافي في قطاع العقارات، وهذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، بقيت أرباح السعودية على مستويات مماثلة لمستويات 2011، متأثرة بضعف أداء قطاع البتروكيماويات. كما نمت أرباح الشركات في الكويت وعُمان بواقع 12.0 في المئة و14.3 في المئة على التوالي.

بدأت سوق الأسهم الخليجية بداية جيدة في عام 2013 نتيجة حدوث زيادة طفيفة في الأرباح في كافة القطاعات الرئيسية مثل قطاعي البنوك والعقارات. ورغم التدفق الشديد الذي حدث مؤخرا، تظل الأسواق الخليجية جاذبة إلى حد ما. ومن حيث نسبة العائد إلى السعر، تتداول أسواق دول التعاون الخليجي الستة فيما يتراوح بين 9.4 مرات و11.3 مرات ويعد هذا أدنى من متوسط الثلاث سنوات والخمس سنوات بواقع 13.5 مرات و13.4 مرات على التوالي للمنطقة برمتها. ويعد التقييم أقل أيضا مقارنة بالأسواق المماثلة والأسواق الناشئة الرئيسية.

- بقاء التضخم تحت السيطرة على الرغم من زيادة عرض النقد على نحو صحي
- زيادة أرباح الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 4.5 في المئة

سلطنة عمان: ارتفاع حركة المسافرين بنسبة 11 في المئة

مسقط – «كونا»: اظهرت احصاءات عمانية رسمية ان الحركة الجوية في مطاري مسقط الدولي وصلالة شهدت في نهاية الربع الاول من العام الحالي ارتفاعا في مستوى حركة المسافرين والشحن مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012 بارتفاع بلغت نسبته 11 في المئة.

وذكرت الاحصائيات الصادرة عن دائرة النقل الجوي في الهيئة العامة للطيران المدني ان عدد المسافرين عبر مطار مسقط الدولي بمن فيهم المحولون والترانزيت ارتفع بنسبة 11 في المئة.

وبلغ اجمالي عدد المسافرين في نهاية شهر مارس من العام الحالي مليونين و47 الفا و534 مسافرا مقارنة بمليون و840 الفا و536 مسافرا خلال الفترة نفسها من عام 2012.

وارتفع اجمالي عدد المسافرين «القادمين» حتى نهاية شهر مارس من العام الحالي الى مليون و43 الفا و699 مسافرا بنسبة زيادة قدرها عشرة في المئة مقارنة بعدد المسافرين القادمين خلال الفترة نفسها من العام الماضي والبالغ عددهم 944 الفا و833 مسافرا.

وارتفع عدد المسافرين «المغادرين» بنسبة 14 في المئة اذ بلغ عددهم 984 الفا و944 مسافرا حتى نهاية شهر مارس من العام الحالي مقارنة بـ865 الفا و113 مسافرا خلال الفترة نفسها من عام 2012.

وتأتي هذه الزيادة في أعداد المسافرين القادمين والمغادرين في مطار مسقط الدولي نتيجة لزيادة عدد من رحلات شركات الطيران العاملة في مطار مسقط الدولي كالطيران العماني والخطوط الجوية الاثيوبية والخطوط الجوية الكويتية.

وعلى صعيد متصل شهد مطار صلالة ارتفاعا في حركة المسافرين بنسبة عشرة في المئة اذ بلغ اجمالي عدد المسافرين 164 الفا و244 مسافرا حتى نهاية شهر مارس من عام 2013 مقارنة مع 149 الفا و125 مسافرا في الفترة نفسها من عام 2012.

مصر تتلقى وديعة قطرية 3 مليارات دولار بفائدة 3.5 في المئة

شعار البنك المركزي المصري

قال مسؤول بالبنك المركزي المصري امس إن مصر تلقت وديعة بقيمة ثلاثة مليارات دولار من قطر يوم الخميس بفائدة 3.5 في المئة. وقال المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه إن الوديعة ستظل لدى البنك المركزي إلى أن تصدر وزارة المالية سندات لقطر بقيمة الوديعة. وكانت قطر تعهدت في منتصف ابريل بتقديم الوديعة لمصر.

مجلس إدارة «وثاق» يناقش بيانات الربع الأول الأربعاء المقبل

اعلنت شركة وثاق للتامين التكافلي «وثاق» أن مجلس ادارة الشركة سوف يجتمع يوم الاربعاء المقبل الموافق 15 مايو 2013 في تمام الساعة 1:00 ظهرا، وذلك من اجل مناقشة البيانات المالية المرحلية للربع الاول المنتهي في 31 مارس 2013.

الغنيم: «الأنظمة الآلية» تنوع مصادر دخلها

أكدت رئيسة مجلس الإدارة شركة الأنظمة الآلية هديل الغنيم ان أعضاء مجلس إدارة الشركة قاموا بالعمل بشكل وثيق مع إدارة الشركة لضمان تحقيق النتائج المرجوة ولتنويع مصادر الدخل وذلك لضمان استمرارية النجاح، إضافة إلى الأخذ في عين الاعتبار إمكانية تطور السوق في قطاع التكنولوجيا خلال السنوات المقبلة، مشيرة إلى ان الشركة قادرة على تحقيق أفضل النتائج وذلك بما لديها من قوة مالية وعلاقات إستراتيجية. جاء ذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية التي عقدت في وزارة التجارة والصناعة أمس، حيث قالت انه وعلى الرغم من الانخفاض الذي طرا على حجم السوق الخاص بنظام الحجز الآلي «GDS» والذي بلغ «-2.35 في المئة» إلا ان السياسات التي اتبعتها الشركة ومحافظتها على التواصل مع وكالات السفر، فقد نجحت في تحقيق زيادة طفيفة في حصتنا السوقية 46.5 في المئة ، في نهاية العام 2012.

الولايات المتحدة بدأت بالاعتماد على ذاتها من ناحية الطاقة

تقرير: مجلس التعاون يزيد اعتماده على الطلب النفطي الصيني

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية مع أن بيانات الصين الاقتصادية عن شهر مارس 2013 قد أظهرت تباطؤا في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، إلا أن البيانات الأولية في شهر أبريل تبدو أكثر إيجابية من التحليل الأولي، ما يشير إلى تحسّن في الاقتصاد الصيني. فقد ارتفع نمو الصادرات من معدل 10 في المئة على أساس سنوي في مارس، إلى 14.7 في المئة على أساس سنوي في أبريل، بينما كان المحللون قد توقعوا أن يبلغ النمو 10.3 في المئة فقط على أساس سنوي. وارتفعت الواردات كذلك من معدل 14.1 في المئة إلى 16.8 في المئة على أساس سنوي في أبريل، بينما كانت التوقعات تشير إلى انخفاض بسيط إلى 13.9 في المئة على أساس سنوي. وتعني هذه البيانات أن الاقتصاد الصيني ينمو على كلا الصعيدين المحلي والخارجي، حيث يتضح نموه المحلي من ارتفاع الطلب على الواردات، في حين يبين ارتفاع الصادرات أن الاقتصاد مدعوم من تحسن البيئة الخارجية كذلك.

وأضاف التقرير مع هذا، لا تزال هناك بعض المؤشرات التي تدل على عدم تعافي الصادرات. أولا: يعتقد الكثير من المحللين أن الصين قد رفعت من الأسعار المعلنة للصادرات بهدف تغطية التدفقات النقدية التي حصلت عليها، حيث تخضع الصين لقوانين صارمة بالنسبة للتدفقات النقدية. وهذا مؤكد خصوصا في حالة الصادرات إلى هونغ كونغ، حيث بلغت 18 في المئة من إجمالي الصادرات الصينية خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. ونمت الصادرات إلى هونغ كونغ بأكثر من 57.2 في المئة على أساس سنوي في أبريل، بالرغم من أنها كانت ذات نمو قوي لما يقارب العقدين الماضيين، حيث بلغ نموها 92.9 في المئة على أساس سنوي في مارس. ومما يؤكد نظرية رفع أسعار الصادرات، عدم توافق أرقام الصادرات مع ما تم شحنه للتصدير فعلياً، كما أن واردات هونغ كونغ من الصين جاءت منخفضة بشكل أكبر من المعتاد. وثانياً: أن بيانات التبادل التجاري في الدول المشابهة للصين جميعها أشارت لانخفاض الصادرات. ففي آسيا الناشئة، تقلصت صادرات تايوان بمعدل 1.9 في المئة على أساس سنوي في أبريل، وكانت صادرات كوريا الجنوبية ثابتة خلال العشرين يوما الأولى من شهر أبريل. كما أن الطلب الخارجي من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كان ضعيفاً الشهر الماضي. وثالثاً: بين مؤشر مديري المشتريات أن القطاع الصناعي لم ينتعش، بل انخفض من 50.9 إلى 50.6. لذلك يجب لا يتم تفسير بيانات الصادرات حسب المعنى السطحي الذي تشير إليه. ويبقى النمو الكبير للواردات

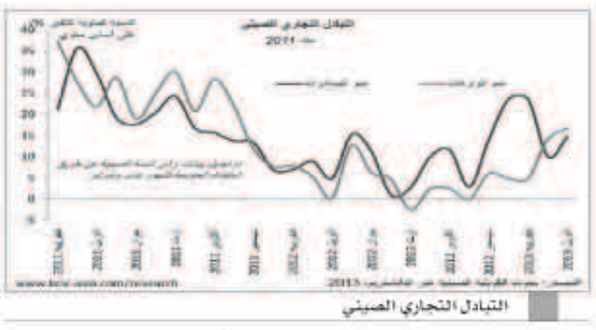
التبادل التجاري الصيني

مثيراً أكثر. وتابع الاقتصاد الصيني أحد أكثر اقتصادات آسيا اعتماداً على التجارة، حيث يعتمد على الصادرات لرفع معدل النمو. لكن النمو المتباطئ في الدول الأخرى أدى إلى انخفاض نمو قطاع الصادرات. ويقيس الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات والواردات للدولة. فعندما تشهد الدولة فائضا في ميزانها التجاري فهذا يعني أنها دولة مصدرة، أي أن قيمة صادراتها تفوق قيمة وارداتها. ويمثل الميزان التجاري أيضا أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زاد الفائض التجاري، كلما زاد تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ أبريل العام الماضي، استمر مستوى الفائض التجاري بالتفوق على بعدل مليار دولار ونصف شهرياً، وهو ما حافظ على تماسك الناتج المحلي الإجمالي الصيني أمام مخاطر التراجع. إلا أن الميزان التجاري شهد انخفاضاً في شهر مارس للمرة الأولى منذ عام، ثم عاد لاتجاهه المعتاد في شهر أبريل.

وقال: تهدف الحكومة الصينية على المدين المتوسط والطويل إلى دعم القطاع المحلي، وتحويل الاقتصاد الصيني من اقتصاد يعتمد على الصادرات إلى اقتصاد يعتمد على الاستهلاك. ولهذا، يعتبر نمو الواردات مؤشرا مهما يجب متابعته، حيث أنه أداة تقيس تطور الاقتصاد المحلي، ومنذ أغسطس العام الماضي، كانت الواردات تنمو بشكل منتظم، ونمت في أبريل بأقصى سرعة لها منذ ديسمبر 2011، وهو ما يتوافق مع النمو المستمر لمبيعات التجزئة. وفيما انخفضت واردات النحاس والبضائع غير مكتملة الصنع إلى أدنى معدل لها خلال عامين، يمكن الاستنتاج أن الاستثمار، وهو الدافع لنمو الاقتصاد الصيني على المدى الطويل، لم يكن المساهم الأكبر في نمو الواردات. بل كانت الأسباب الرئيسية وراء الارتفاع هي المنتجات التكنولوجية المتطورة، والذهب، والنفط الخام، وهو ما يعني أن الاستهلاك المحلي كان السبب الرئيسي في نمو الواردات في أبريل. فقد استوردت الصين 5.6 ملايين برميل من النفط الخام يومياً خلال شهر أبريل، ومن المتوقع أن يستمر تعافي الطلب على النفط مع انخفاض الأسعار. وفيما تنقل الصين تدريجياً من كونها اقتصاد يعتمد على الصادرات إلى التركيز على رعاية وتحسين الطلب المحلي، ستستمر دول مجلس التعاون الخليجي، وهي الشريك التجاري الأكبر للصين، بالاستفادة من زيادة الطلب الصيني على النفط. ومن المتوقع أن يزيد اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الطلب النفطي الصيني على المدين المتوسط والطويل، بينما تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على ذاتها من ناحية الطاقة.

القرين القابضة
ALQURAIN HOLDING

دعـــوة

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية
لشركة القرين القابضة للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31

يتشرف مجلس إدارة شركة القرين القابضة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمزمع انعقاده في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً، وذلك يوم الأربعاء الموافق 2012/6/5، بمقر الشركة الكائن في المرقاب – شارع عمر بن الخطاب – برج مدينة الأعمال الكويتية العقارية – الدور 25 ، وذلك لمناقشة البنود المدرجة في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
2. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
3. المصادقة على الحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
4. سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية.
5. الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
6. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أسهم خزينة بما لا يتجاوز عن 10% من أسهم الشركة.
7. الموافقة على عدم توزيع أرباح للسادة مساهمي الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
8. الموافقة على عدم توزيع مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
9. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الاوراق المالية- شارع الخليج العربي- جانب المستشفى الاميري- برج احمد- الدور الخامس- هاتف 22464565 / 22464585 خلال ساعات الدوام الرسمي، وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور.